الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦
المعقودة يوم الجمعة
١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس :	السيد سينغوي	(زمبابوي)
ثم :	السيد العالم (نائب الرئيس)	(بنغلاديش)
ثم :	السيد سينغوي (الرئيس)	(زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ميسيلي

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (تابع)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (تابع)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

البند ١١٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.6
21 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع) (A/C.5/51/L.4)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (تابع) (A/C.5/51/L.2)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (تابع) (A/C.5/51/L.3)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

مشروع القرار A/C.5/51/L.4

١ - الآنسة بينا (المكسيك): ذكرت عند تقديمها لمشروع القرار المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/C.5/51/L.4) والذي كان موضوع مشاورات غير رسمية أن مشروع القرار ينص على اعتماد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وهو ما تم الإذن به وقسم بالفعل، لتشغيل البعثة في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الفقرة ٧)، وعلى اعتماد لتشغيل البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الفقرة ٨)، وعلى اعتماد إضافي لاستمرار تشغيل البعثة في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وذلك رهنا بصدور قرار من مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الفقرة ١١).

٢ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/51/L.4.

مشروع المقرر A/C.5/51/L.2

٣ - السيد ابيليان (أرمينيا): عرض مشروع المقرر المتعلق بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/C.5/51/L.2) والذي خضع لمشاورات غير رسمية وأوصى اللجنة باعتماده.

٤ - تم اعتماد مشروع المقرر A/C.5/51/L.2.

مشروع القرار A/C.5/51/L.3

٥ - الرئيس: عرض مشروع القرار المتعلق بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (A/C.5/51/L.3) والذي خضع لمشاورات غير رسمية. وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فسوف يعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار.

٦ - تم اعتماد مشروع القرار A.C.5/51/L.3.

٧ - السيد استين (ألمانيا): تحدث موضحا موقف وفده بشأن مشاريع القرارات الثلاثة التي تم اعتمادها فقال إنه مثلما ذكر وفده في مناسبة سابقة فإنه في الوقت الذي ينضم فيه إلى توافق الآراء بشأن ميزانيات حفظ السلام إنما يفعل ذلك مع بعض التحفظات نظرا لأنه يشعر بالقلق من عدم إمكانية تغطية كل واحدة من ميزانيات حفظ السلام من اشتراكات الدول الأعضاء نظرا لأن احدى الدول الأعضاء أعلنت عن رغبتها في خفض نصيبها المقرر في تلك الميزانيات إلى مبلغ تراه كافيا. وسيساهم ذلك الإجراء المتخذ من طرف واحد في زيادة الأزمة الصعبة التي تواجه المنظمة فيما يتعلق بالتدفق النقدي كما سيؤدي على المدى الطويل إلى الإضرار بتنفيذ جميع عمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يرى أن سلطة الالتزام الممنوحة للأمين العام بشأن كل واحدة من ميزانيات حفظ السلام يتعين تعديلها إلى مستوى إيرادات يمكن التنبؤ به. وفي الوقت الذي يؤيد فيه بلده عمليات حفظ السلام المعنية تأييدا تاما، انضم لهذا السبب إلى توافق الآراء فإنه ليس مستعدا لتأييد عدم قيام بعض الدول الأعضاء الأخرى بدفع ما عليها، كما أنه لا يقبل تغييرا في الحصة الفعلية في جداول الأنصبة المقرر الحالية.

٨ - السيد الزيميتي (مصر): قال إن وفده يلاحظ باهتمام بالغ أن البلدان التي لا تزال مدينة لميزانية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تقدم أية مدفوعات لذلك الحساب وأن الأمانة العامة قد امتنعت بالتالي عن سداد أية مبالغ للبلدان المساهمة بقوات. وأضاف أنه يشعر أيضا بالقلق لأن مديونية الدول الأعضاء لميزانية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تزيد عن ٢٤٠ مليون دولار وأن أكبر الدول المساهمة في ميزانية المنظمة لم تدفع اشتراكها لعدة شهور. وذكر أن ذلك يفرض عبئا إضافيا على الدول المساهمة بقوات ولا سيما البلدان النامية مثل بلده.

٩ - وطلب إلى الأمانة العامة تقديم معلومات عن عدد المطالبات المقدمة من الدول التي اشتركت في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعن المبلغ الإجمالي للمطالبات المستحقة المتعلقة بالاشتراك في تلك العملية. وطلب من الأمانة العامة أيضا تقديم أفكار ومقترحات عن الطرق التي تنوي بها سداد المبالغ التي لا تزال مستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وقال إنه يدرك حجم الأزمة المالية التي تواجه المنظمة ولكن المشكلة تستند أساسا إلى موقف سياسي وأن مرور الوقت لن يساعد في حد ذاته في إيجاد حل لها.

١٠ - ومضى في حديثه قائلا إن مصر هي أحد البلدان التي عارضت بشدة الاقتراح الذي قدم في السنة السابقة والذي تحرم الأمانة العامة بمقتضاه من قدرتها على الاقتراض على حساب ميزانيات حفظ السلام

عند نفاذ الميزانية العادية. ولذلك يتعين أن تقوم الأمانة العامة بصفة خاصة بمساعدة البلدان النامية بتحديد الكيفية التي تتصور من خلالها أن توفي بالتزاماتها تجاهها.

١١ - وأعرب عن الأمل في أن تقدم الأمانة العامة بحلول نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر ردا على طلب وفده بشأن المعلومات وأن تقدم أيضا المقترحات المتعلقة بحل المشكلة.

١٢ - السيد غوخال (الهند): ضم صوته إلى البيان الذي قدمه ممثل مصر. وقال إن بلده أيضا قد ساهم بلواء كامل في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولا يزال ينتظر السداد. وأضاف قائلا إن المبلغ الإجمالي المستحق للبلدان التي ساهمت بقوات ومعدات يزيد عن ٥٠ مليون دولار. وناشد البلدان التي لم تدفع بعد الأنصبة المقررة عليها، ولا سيما البلدان المساهمة الرئيسية، أن تفعل ذلك دون إبطاء. وطلب أيضا من الأمانة العامة أن تبين الجهود التي بذلت، والمستوى الذي بذلت عليه، لممارسة ضغوط على الدول المدينة بالاشتراكات للوفاء بالتزاماتها حتى يمكن سداد الديون دون إبطاء للبلدان الدائنة بأموال ولا سيما البلدان النامية.

١٣ - السيد ذو الكفل (ماليزيا): أيد بياني المتحدثين اللذين سبقاه. وقال إن بلده دفع اشتراكه في الميزانية العادية وفي ميزانيات حفظ السلام وهو دائن بمبلغ يصل، تقديريا، إلى ١٥ مليون دولار وذلك كقيمة لمساهمته في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقال إنه لذلك يعرب عن الأمل في أن تستجيب الأمانة العامة على نحو ملائم للطلبات التي قدمت لها.

١٤ - السيد العالم (بنغلاديش): وافق على الآراء التي أعرب عنها المتحدثون الذين سبقوه، وأعرب عن الأمل في أن تسدد استحقاقات البلدان المساهمة بقوات بالكامل دون مزيد من التأخير.

١٥ - السيد هوسانغ (مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قال إنه أحاط علما بالبيانات التي أدلى بها ممثلو مصر والهند وماليزيا وبنغلاديش بشأن المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالمساهمة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقدم تأكيدات بأنه ستقدم قبل نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر ردود على الأسئلة المطروحة على نحو ما طلبت مصر.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/50/11/Add.2)

١٦ - السيد كاماشو أوميست (بوليفيا): تحدث بالنيابة عن الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو وشيلي وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك، وهي البلدان الأعضاء في مجموعة ريو، فأعرب عن تأييده لعمل لجنة الاشتراكات وأحاط علما بالمعلومات الواردة في تقريرها A/50/11/Add.2.

١٧ - ومضى يقول إن مجموعة ريو تود أن تؤكد من جديد موقفها بأن مسألة الأنصبة المقررة ينبغي معالجتها كمسألة مستقلة عن مسألة الأزمة المالية الحالية للمنظمة التي ترجع أساسا إلى عدم وفاء دول أعضاء معينة بما عليها من التزامات طبقا للميثاق.

١٨ - واستطرد يقول إن مبدأ القدرة على الدفع ومبدأ المساواة لا يزالان عنصريين أساسيين لمنهجية تحديد الجدول وأن مبادئ وعناصر المنهجية الحالية لحساب الاشتراكات لا تزال صالحة. وترى مجموعة ريو أنه سيكون من غير المقبول أن تقدر الاشتراكات فقط على أساس المؤشر الرئيسي سواء كان هو الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي. وبصرف النظر عن المنهجية المختارة فإن التسويات المتعلقة بعبء الدين والتسويات المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال صالحة وينبغي الاستمرار في تطبيقها. كذلك فإن الإبقاء على عوامل تساعد في تحقيق التوازن في توزيع نفقات المنظمة في المنهجية لا يعتبر انحرافا وإنما هي مسألة تحقق العدالة والمساواة. ولا يزال عبء الدين الخارجي يثير القلق لدى بلدان مجموعة ريو ليس فيما يتعلق بمدفوعات الفائدة فحسب وإنما أيضا فيما يتعلق بمدفوعات إهلاك الدين المستحق، وهي ترى حتى لو استخدم الناتج المحلي الإجمالي في النهاية فستكون هنالك حاجة لإجراء تسويات تتعلق بعبء الدين. وينبغي، لأسباب مماثلة، الإبقاء على التسويات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل، الذي شكل منذ البداية جزءا لا يتجزأ من منهجية الجدول. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا للحالات الشاذة المرتبطة باستخدام نصيب الفرد من الدخل وتفادي حدوث تفاوت كبير في الأنصبة المقررة. وترى مجموعة ريو أن المطلوب ليس هو إحداث تغيير كامل في المنهجية وإنما إجراء تعديلات محددة عليها.

١٩ - السيدة ويليامز ستيوارت (ساموا): قالت إن جدول الأنصبة المقررة يعتبر موضوعا يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للكثير من البلدان النامية الصغيرة بما فيها بلدها. وأضافت قائلة إن لجنة الاشتراكات اعترفت في الفقرة ٥ من تقريرها A/50/11/Add.2، بأن المعدل الأدنى الجاري للأنصبة المقررة نتج عنه انحراف خطير عن مبدأ القدرة على الدفع بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء الصغيرة. وذكرت أن وفدها يلاحظ التوصية التي قدمتها إلى اللجنة بأن تقرر في جداول الأنصبة المقررة لجميع الدول الأعضاء التي تقل حصتها من الدخل القومي المعدل عن الحد الأدنى الجاري أنصبة تتفق مع حصتها الفعلية من الدخل المعدل شريطة أن يكون المعدل الأدنى للأنصبة المقررة ٠,٠٠١ في المائة.

٢٠ - ومضت تقول إن وفدها يؤيد تأييدا تاما تلك التوصية، التي أقرت بأن كثيرا من البلدان النامية الصغيرة قد حددت لها أنصبة تزيد كثيرا عن قدرتها على الدفع. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل بلدها يفي، باستمرار، بالتزاماته بموجب الميثاق ويدفع اشتراكاته بالكامل. وأضافت قائلة إنه ينبغي خفض الحد الأدنى بمراعاة مبدأ القدرة على الدفع. كذلك فإنه يوجد توافق كبير في الآراء بشأن الحاجة إلى هذا الخفض الذي سيؤدي، من وجهة نظر وفدها، إلى تعزيز مبدأ العضوية الشاملة في الأمم المتحدة من خلال تمكين البلدان المستقلة الصغيرة التي تحجم في الوقت الحالي، وبسبب اعتبارات التكلفة، عن الانضمام إلى المنظمة، كما سيساعد المنظمة في حل مشاكلها المتعلقة بالاشتراكات المتأخرة. والكثير من البلدان المدينة

بمتأخرات كبيرة، نتيجة لعوامل اقتصادية خارجة عن إرادتها، ويواجهها خطر فقد حقها في التصويت في الجمعية العامة بموجب المادة ١٩ من الميثاق هي بلدان تدفع الحد الأدنى.

٢١ - ومضت تقول إن الحد الأقصى هو عنصر آخر للخروج عن جدول الأنصبة المقررة الحالي ويود وفدها الاحتفاظ به عند المستوى الحالي.

٢٢ - وقالت إن الأزمة المالية المستمرة التي تواجهها الأمم المتحدة جعلت من الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة ملائمة لاتخاذ إجراء بشأن التوصيات المقدمة وسيكون من الملائم البدء بالمسائل التي تحظى بشبه إجماع بين أعضاء الأمم المتحدة مثل خفض الحد الأدنى.

٢٣ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): قالت إن وفدها يأسف لأن لجنة الاشتراكات لم تقدم سوى توصيات قليلة بشأن مختلف جوانب المنهجية لتحديد جدول الأنصبة المقررة التي قامت بدراستها ويلاحظ مع القلق أنه على الرغم من أن اللجنة هي الهيئة التقنية المسؤولة عن تقديم المشورة للجمعية العامة، طبقا للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن قسمة نفقات المنظمة، فقد لجأت إلى أن تحيل إلى هيئات تفاوض أخرى مسائل من صميم اختصاصها.

٢٤ - ومضت تقول إنه يتعين أن تدرس لجنة الاشتراكات الاقتراحات التي قدمت لها بشأن اجراء تعديلات على منهجية تحديد الجدول الحالية قبل أن تقدم لها اللجنة الخامسة تعليمات دقيقة بشأن إعداد الجدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وينبغي أيضا النظر في عقد دورة استثنائية للجنة الاشتراكات لتقديم توصيات يمكن أن تدرسها اللجنة الخامسة في دورة مستأنفة. ويمكن أن يعطي ذلك الدول الأعضاء مؤشرا واضحا بالأثر المترتب على كل اقتراح في الجدول المقبل.

٢٥ - ومضت قائله إن وفدها يقترح أن تقدم لجنة الاشتراكات إلى اللجنة الخامسة اقتراحات تتعلق، في جملة أمور، بفترة إحصائية أساسية محددة تعكس القدرة على الدفع بأكبر قدر من حسن النية وتفضي إلى استقرار الجدول والقضاء تدريجيا على مخطط الحدود طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ باء، وإلى إجراء تحليل للأثر المترتب من إجراءات الإنفاذ على القدرة على الدفع بالنسبة للبلدان التي طبقت عليها تلك الاجراءات وتقديم اقتراحات محددة عن منهجية تحديد الجدول تراعي العوامل المحددة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٣ باء.

٢٦ - وقالت إن وفدها يؤيد الرأي الذي أعرب عنه بعض أعضاء لجنة الاشتراكات بضرورة التدرج في إدخال أية تعديلات على منهجية تحديد الجدول وذلك لتفادي إحداث تغييرات حادة في معدلات القسمة.

٢٧ - ومضت تقول إن مبدأ القدرة على الدفع ظل عاملا رئيسيا في تحديد جدول الاشتراكات على مدى خمسين عاما ولكن لا يوجد اتفاق حتى الآن بشأن المنهجية التي ينبغي استخدامها لتحديده. وقد أدى ذلك

على مدى السنوات إلى إدخال عناصر مختلفة لإصلاح أوجه الخلل أو لتضمين مواقف سياسية محددة حالت دون تطبيق المبدأ بشكل صارم. وتلك العناصر بما فيها التسويات المتعلقة بعبء الدين والتسويات المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ساعدت في تحقيق قدر من العدالة في منهجية تحديد الجدول بتقديم علاوات للحالة الاقتصادية للبلدان النامية، وهي تتفق بالتالي مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة وينبغي أن تظل بالتالي جزءا لا يتجزأ من المنهجية. إلا أن وفدها يرى أن تلك العناصر لن تكون كافية في حد ذاتها لكي تراعي عددا من العوامل التي تترتب عنها آثار سلبية بالنسبة لقدرة غالبية البلدان النامية على الدفع.

٢٨ - وقالت إن أحد العناصر التي أدت إلى حدوث خروج خطير في مبدأ القدرة على الدفع هو وجود حد أقصى لم يقلل فقط من الأنصبة الفعلية للدول المشتركة الرئيسية من حيث قدرتها على الدفع، ولكنه ألزم كثيرا من البلدان النامية بتحمل عبء مالي إضافي. ويمكن قبول تلك الحالة التي تعتبر غير منصفة في جميع الأحوال لو كانت الدولة المساهمة الرئيسية تدفع نصيبها المقرر بالكامل وفي الوقت المناسب وتتفاوض بحسن نية بدلا من فرض آرائها على الآخرين من خلال الابتزاز المالي. بيد أن الدولة المساهمة الرئيسية اقترحت خفضا في الحد الأقصى إلى ٢٠ في المائة على أساس أن ذلك سيساعد في دفع نصيبها. وقالت إن وفدها لن يؤيد أي اقتراح يؤدي إلى نقل أعباء مالية من بلد متقدم النمو إلى البلدان النامية.

٢٩ - ومضت تقول إن وفدها يؤيد توصية لجنة الاشتراكات بخفض الحد الأدنى للأنصبة المقررة إلى ٠,٠٠١ في المائة. وقد راعت تلك التوصية الطلبات العادلة لكثير من أقل البلدان نموا التي فرضت عليها، ولعدة سنوات، أنصبة تفوق قدرتها على الدفع. وذكرت أن وفدها لاحظ توصية لجنة الاشتراكات بأن تستند الجداول في المستقبل إلى تقديرات الناتج القومي الإجمالي، وهو يتطلع إلى الاطلاع على نتائج الدراسة المتعلقة بوضع إجراء ثابت ومبسط لتحويل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ مما يعالج بالتالي المسألة المطروحة في الفقرة ٢٩ من التقرير.

٣٠ - ومضت تقول إن وفدها يشعر بأن قصر الفترة الأساسية سيساعد في أن توضع التغييرات الأخيرة في اقتصادات البلدان في الحسبان وأن تراعى بالتالي، قدرتها الفعلية على الدفع على نحو فعال. وفيما يتعلق بتحويل المعدلات، قالت إن وفدها يرى أنه طالما أن لجنة الاشتراكات لم تقدم حتى الآن توصيات محددة بشأن أسعار الصرف فإنه ينبغي الاستمرار في تطبيق أحكام القرار ٢٢١/٤٦ باء، وإن وفدها يود أن يؤكد من جديد أهمية عملية التخفيف كوسيلة لمراعاة الحالة الخاصة لكل بلد في لحظة محددة.

٣١ - وأخيرا قالت إن وفدها يتطلع مع الاهتمام للتقرير الذي طلب من لجنة الاشتراكات تقديمه بموجب الفقرة ٢ من القرار ٢٠٧/٥٠، كما يرى ضرورة أن تتاح الفرصة للبلدان التي يرجح أن تخضع للمادة ١٩ من الميثاق لتوضيح موقفها للجنة الاشتراكات قبل فقدها لحق التصويت في الجمعية العامة.

٣٢ - السيد بويرنومو (إندونيسيا): قال إن وفد بلده ما زال يعتقد أن المنهجية الحالية التي تتبعها المنظمة لتحديد جدول الأنصبة المقررة، التي كانت تقوم على أساس قدرة الدول الأعضاء على الدفع، ينبغي الاحتفاظ بها كما ينبغي مواصلة استعمالها في المستقبل. وأعرب عن اتفاقه مع الملاحظة الواردة في الفقرة ٢٦ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/50/11/Add.2) القائلة بأنه يبدو أن الدخل القومي هو أعدل دليل لقياس القدرة على الدفع، رهنا بما يتم إدخاله من تعديلات مراعاة لعوامل تحددها الجمعية العامة. غير أنه، فيما يتعلق بما أوصي به من استعمال لتقديرات الناتج القومي الإجمالي كتقدير تقريبي أولي لقياس القدرة على الدفع (الفقرة ٢٨)، ذكر أن وفده يشعر بقوة بأن تلك التقديرات ينبغي أن تكملها تعديلات اقتصادية واجتماعية أخرى يتم إدخالها لتحقيق الإنصاف بالنسبة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بمسألة فترة الأساس، فإن أي تخفيض آخر في فترة الأساس الحالية ينبغي أن يجري العمل به بالتدريج لتجنب التقلبات المفرطة في جدول الأنصبة المقبل.

٣٣ - واستأنف يقول إن التسوية المتصلة بعبء الديون عنصر هام في المنهجية وهي الآن ضرورية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لإندونيسيا وسائر البلدان النامية التي تعرقلت جهودها الإنمائية بفعل أزمة الديون الجارية. وقال إن "جداول الديون العالمية" الصادرة عن البنك الدولي هي مصدر مقبول للمعلومات يستعمل في قياس الدخل بعد تسويته بعامل الديون. وفضلا عن ذلك فإن أسعار الصرف في السوق ينبغي أن تستعمل في حساب جدول الأنصبة، إلا حيث يسبب استعمالها تقلبات حادة أو تحريفات في دخل بعض الدول الأعضاء. واختتم يقول إن من المهم ملاحظة المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة التي وضعتها الجمعية العامة في القرارين ١٨٧٤ (د إ - ٤) و ٣١٠١ (د - ٢٨) فيما يتعلق بجدول الأنصبة المحدد لعمليات حفظ السلام.

٣٤ - السيد أوادي (كينيا): قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في الجلسة الثالثة للجنة ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن وفد بلده، مثله في ذلك مثل كثير من الوفود الأخرى، يعتقد أن الأزمة المالية للمنظمة لا ترجع إلى منهجية تحديد جدول الأنصبة بل إلى إخفاق الدول الأعضاء، ولا سيما الدولة المساهمة الرئيسية، في دفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط. وإن لجنة الاشتراكات هي الهيئة الوحيدة التي يكون من اختصاصها النظر في المسائل التقنية المتعلقة بمنهجية الجدول وتقديم اقتراحات عنها إلى الجمعية العامة.

٣٥ - وأردف يقول إنه يوافق على أن القدرة على الدفع ينبغي أن تظل المعيار الأساسي لقسمة نفقات الأمم المتحدة. وقد تم التأكيد على هذا المبدأ من جديد من جانب كل من الجمعية العامة والفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع. وفضلا عن ذلك، فإن تسوية الدخل القومي بعوامل مثل الناتج القومي الإجمالي وأسعار الصرف وعبء الديون وانخفاض دخل الفرد لا يمثل تحريفا بل محاولة لتحقيق قدر أكبر من التوازن والإنصاف. وقال إن مسألة فترة الأساس ينبغي أن تلقى من لجنة الاشتراكات مزيدا من المناقشة بغرض صياغة اقتراح يكفل الاستقرار والقدرة على التنبؤ مع التمثيل الدقيق

للقدرات النسبية للدول الأعضاء. وإن فترة الأساس الحالية البالغة ٧,٥ سنوات ملائمة وينبغي ألا يدخل عليها تغيير شديد؛ وربما يكون تحديد فترة أقصر بقليل تبلغ ٦,٥ سنوات توفيقا جيدا.

٣٦ - واختتم قائلا إنه نظرا لأن فرض حد أقصى على مستويات الاشتراكات قد ابتعد عن مبدأ القدرة على الدفع، فإنه لا ينبغي تخفيض الحد الأقصى أكثر من ذلك. وإن الحد الأدنى الحالي لمعدل الأنصبة البالغ ٠,٠١ في المائة، الذي ابتعد أيضا عن ذلك المبدأ، ينبغي أن يستعرض في ضوء الصعوبات التي تعاني منها أقل البلدان نموا وسائر البلدان النامية.

٣٧ - السيد إراغوري (كولومبيا): قال إن الأزمة المالية للأمم المتحدة هي في الواقع أزمة مدفوعات نشأت عن إخفاق دولة عضو واحدة في أداء واجباتها المالية الملزمة ومحاولاتها لفرض شروط على هذه المدفوعات. وقال إن الأزمة المالية لا تتعلق على الإطلاق بجدول الأنصبة وإن أية محاولة لربط هاتين المسألتين في المفاوضات الحالية ستكون مناقضة لروح توافق الآراء الذي ينبغي أن يسود في مداولات اللجنة.

٣٨ - ومضى يقول إن جدول الأنصبة المقررة يجب أن يعدل، على نحو ما جرى في الماضي، بحيث تتجلى فيه الظروف الراهنة. وفي ذلك الصدد، تريد بعض الدول الأعضاء ألا تغير منهجية تحديد جدول الأنصبة للميزانية العادية فحسب، بل أن تغير كذلك المبادئ المتفق عليها للجدول الحالي لعمليات حفظ السلام. وقال إن وفد بلده لا يريد أن ينظر في هذه التغييرات إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه لجميع الدول الأعضاء الـ ١٨٥ في المنظمة - سواء كانت متقدمة النمو أو نامية، نووية أو غير نووية، أعضاء أو غير أعضاء في مجلس الأمن - نفس الأثر الفعلي من حيث المشاركة وصنع القرار في الأمم المتحدة، ودون أن تكون لأي دولة عضو القدرة على نقض الإرادة السياسية للأغلبية.

٣٩ - ومضى يقول إنه يقدم التأييد الكامل للبيانين اللذين أدلت بهما كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة الثالثة للجنة، وبوليفيا بالنيابة عن مجموعة ريو في الجلسة الحالية. فمبدأ القدرة على الدفع ينبغي تنفيذه بكفالة أن تكون المبالغ المستحقة الدفع على أصغر المشتركين وأكبرهم متكافئة على نحو متناسب. وقال إنه يوافق أن تحسب الأنصبة على أساس الناتج القومي الإجمالي، لكنه لا يشارك بعض الوفود الرأي بأن الناتج القومي الإجمالي يتضمن تلقائيا التسوية بعامل الديون. فالناتج القومي الإجمالي لبلد ما تظهر، في الحقيقة، مدفوعات خدمة الدين فقط، ولا تظهر فيه المبالغ المدفوعة لتسديد أصل الدين. وفي الوقت نفسه، أصبحت أزمة الديون حادة لدرجة وصل معها مجموع الخصوم على البلدان النامية ٣٦٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥، وفي آذار/مارس ١٩٩٦ صنَّف البنك الدولي ٥٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة بوصفها مديونة بشدة. لذلك فلن يكون من المقبول بالنسبة للجنة الخامسة أن تعتمد منهجية للجدول لا تأخذ عبء الديون في الاعتبار إلا جزئيا.

٤٠ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن وفد بلده قد انضم إلى دول أعضاء أخرى في اعتماد حد أقصى يبلغ ٢٥ في المائة، فإنه أقر بأن هذا العنصر لا يتجلى فيه مبدأ القدرة على الدفع وهو لا يوافق على الحجة القائلة بأن تخفيض الحد الأقصى سيؤدي إلى توازن أفضل وإنصاف أكبر فيما بين الدول الأعضاء. وقال إن وفده يؤيد تأييدا تاما فكرة تحقيق مزيد من المساواة في الأمم المتحدة، لكن درجة النفوذ السياسي لدولة عضو ما لا تتناسب مع مساهمتها المالية. واستنتج قائلا إن الحد الأقصى الحالي البالغ ٢٥ في المائة ينبغي أن يبقى دون تغيير. أما إذا كان هناك توافق في الآراء على تخفيضه، فإن وفد بلده لن ينضم إلى توافق الآراء إلا إذا كان ذلك لا يؤثر على الاشتراكات المقررة للبلدان النامية.

٤١ - السيد وانغ زويزيان (الصين): قال إن أي منهجية للجدول تخرج عن المبدأ الأساسي للقدرة على الدفع غير منصفة ولن تقبلها غالبية الدول الأعضاء. فالمعيار الحالي لتحديد جدول الأنصبة المقررة، على النحو الذي صاغته لجنة الاشتراكات واعتمدته الجمعية العامة بالإجماع، ينبغي أن يحافظ عليه. أما المفارقات الإفرادية عن مبدأ القدرة على الدفع فينبغي أن تدرس حالة حالة، كما ينبغي إيقاف محاولات نقل الأعبـــاء المالية للبلدان المتقدمة النمو إلى عاتق البلدان النامية. ومع ذلك، فإن دولة مشتركة رئيسية ما زالت، في تجاهل لالتزاماتها بموجب الميثاق، متأخرة على نحو متواصل في دفع اشتراكاتها المقررة حتى تسببت في وضع المنظمة في أزمة مالية حادة.

٤٢ - ومضى يقول إن طول فترة الأساس ينبغي ألا يعكس التغيرات في التنمية الاقتصادية فحسب، بل ينبغي له أيضا أن يساعد في المحافظة على استقرار جدول الأنصبة المقررة. وقال إن وفد بلده يفضل فترة أساس بست سنوات، ويعتقد أنه ينبغي عندما يتم تحديدها أن تظل دون تغيير وذلك من أجل الاستقرار. وقال إن وفد بلده يتفق مع لجنة الاشتراكات بأنه ينبغي تحويل بيانات الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في السوق، ويوافق على إبقاء أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السوق قيد الاستعراض. وإن معادلات القوة الشرائية تنحو نحو الافراط في تقدير إيرادات البلدان النامية.

٤٣ - واستأنف قائلا إن التسوية المتصلة بعبء الديون عنصر لا يستغنى عنه من عناصر منهجية الجدول الحالية، نظرا للآثار الخطيرة التي تخلفها خدمة الديون في البلدان النامية. فتسوية دخل الفرد المنخفض مفيدة كي تظهر بدقة قدرة بلد ما الفعلية على الدفع، وينبغي أن تحدد لفترة طويلة من الزمن بقصد تجنب أي تأثير يأتي من العوامل المصطنعة والسياسية. وقال إن وفد بلده يؤيد التوصية القائلة بأن الحد الأدنى لمعدل الأنصبة ينبغي أن يخفض إلى ٠,٠٠١ في المائة، نظرا لأن من شأن ذلك أن يخفف من الأعباء المالية الواقعة على أقل البلدان نموا كما يخفف من التحريفات في مبدأ القدرة على الدفع. فاقتراح تخفيض الحد الأقصى الحالي، الذي فشل بالفعل في إظهار القدرة على الدفع، واقتراح وضع حدين قصويين مختلفين، قدم كلاهما بهدف إلقاء الأعباء المالية للبلدان ذات الدخل المرتفع على عاتق البلدان ذات الدخل المنخفض، ويجب رفض ذلك.

٤٤ - السيدة كونادي (الهند): قالت إن وفد بلدها ينضم إلى الموقف الذي أعلنه ممثل كوستاريكا في الجلسة الثالثة للجنة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا يريد وفد بلدها مصادرة عمل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة كما لا يريد تقويضه، لكنه يخالف بشدة اقتراح الاتحاد الأوروبي الذي ذكر من قبل ومفاده أن منهجية الأنصبة ينبغي أن تعالجها اللجنة الخامسة، مع ترك العناصر المتبقية من المجموعة الشاملة للتدابير كي يقرر بشأنها الفريق العامل المعني بالحالة المالية. فوفد بلدها يعتقد أن أساس الأزمة المالية هو الإخفاق في دفع الاشتراكات المقررة، لذلك فإن مصدرها الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء. فالأزمة المالية ليست نتيجة لأي عيب كامن في جدول الأنصبة المقررة.

٤٥ - ومضت تقول إن الهدف من مناقشات اللجنة خلال الدورة الحالية هو اتخاذ قرار بشأن وضع بارامترات ملموسة وواقعية تستطيع أن تتوصل لجنة الاشتراكات في إطارها إلى جدول جديد للأنصبة المقررة بالنسبة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٤٦ - واستأنفت تقول إنه لا يوجد تعريف دقيق لما يعني مبدأ القدرة على الدفع، لكنها ذكرت اللجنة أن الجمعية العامة لاحظت في عام ١٩٤٦ أن من الصعب قياس هذه القدرة بالوسائل الإحصائية فحسب وأن من المستحيل التوصل إلى أية صيغة قاطعة. فالاحصاءات عن الدخل القومي لبلد ما لا تمثل في حد ذاتها صورة دقيقة عن قدرته على الدفع، كما لا تقدم الصيغ التبسيطية حلولا لهذه المشكلة. وإن الملاحظات التي أوردتها الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ تستحق الملاحظة لأن الذي يبدو مؤخرا أن التركيز الظاهري على الشفافية والبساطة ومحاولة وضع صيغ إحصائية محكمة قد أصبحا غاية أكثر أهمية في حد ذاتها من وضع وصف دقيق لمبدأ القدرة على الدفع.

٤٧ - وقالت مع إشارة محددة إلى تقرير لجنة الاشتراكات (A/50/11/Add.2)، إن وفد بلدها أحاط علما بالتوصية الخاصة بالمزايا النسبية للانتقال من الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي كأساس لحساب قسط كل بلد في تكاليف الأمم المتحدة. كما أحاط علما بالحجة القائلة بأن هناك مزية لاستعمال فترة أساس لحساب الأنصبة المقررة تكون أقصر من فترة الأساس الحالية. وقد ظهرت في التقرير بعض الاختلافات في الرأي بشأن ما إذا كان يلزم أن يشتمل أي جدول في المستقبل على إمكانية للتغيير أو التسوية بالنسبة لعبء الديون. فوفد بلدها يعتقد أن الاعفاء من الديون ما زال عاملا معقولا وضروريا في منهجية الجـــدول وهـــو مستعد لاستطلاع التوصل إلى تنقيح ممكن في طريقة حساب الإعفاء، شرط أن لا يشكك في استمرار صحة تقديم هذا الإعفاء.

٤٨ - واستأنفت تقول إن وفد بلدها يرحب بتوافق الآراء العام داخل لجنة الاشتراكات بشأن أهمية المحافظة على الإعفاء الذي يعطى حاليا للبلدان النامية ذات الدخول الفردية المنخفضة. فهذا الإعفاء، فضلا عن أنه ليس تحريفا في الجداول، هو في الحقيقة عامل معدل في الصيغة الحالية لتحديد المبالغ التي ينبغي لكل بلد أن يدفعها؛ وهو يجعل الحسابات تظهر بدقة أكبر مبدأ القدرة على الدفع. وقالت إن وفد

بلدها يعارض ربط معدلات الأنصبة بالدخل القومي أو بالدخل الفردي؛ فمن شأن ذلك أن يضع عبئا أكبر على تلك البلدان بالذات التي صمم لمساعدتها - البلدان ذات الدخول الفردية الأدنى بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي العالمي. فأثر ذلك سيكون بكل بساطة نقل العبء من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

٤٩ - ومضت تقول إن وفد بلدها يتحسس لنواحي القلق من أن معدلات الحد الأدنى الحالي المستحق الدفع من جانب كثير من البلدان الصغيرة يرهق قدرتها على الدفع، وإنه يعتقد أنه ينبغي التخفيف من العبء الواقع على كاهل هذه البلدان. وإن أي حل يتخذ بتوافق الآراء بشأن التغييرات في الحد الأقصى ينبغي أن يكفل ألا ينتقل العبء من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وأعربت عن أملها في أن يتم التوصل قريبا إلى توافق في الآراء بشأن طريقة إلغاء مخطط الحدود تدريجيا، وهذا ما تم التوصل إلى اتفاق عليه بالفعل. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد توصية لجنة الاشتراكات (A/50/11/Add.2، الفقرة ٥٥) بتغيير الجدول إلى ثلاثة كسور عشرية لجعله أكثر دقة.

٥٠ - تولى السيد العالم (بنغلاديش)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥١ - السيد فيرناندیز (الفلبين): قال إن قياس القدرة على الدفع لم يكن أبدا ممارسة سهلة. ولا يمكن أن يستند إلى أي صيغة أو منهجية بسيطة لأنه لا بد من تحليل مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإنسانية الهامة. وبالرغم من ذلك، من المحتم أن تجتهد المنظمة لتطوير صيغة يمكن أن يقبلها الأعضاء جميعا بوصفها صيغة عادلة وفعالة. وقال إن وفده يوافق على أن جدول الأنصبة المقررة بحد ذاته يقل أهمية عن توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لكي تدفع اشتراكاتها المقررة، إلا أنه أعرب عن اعتقاده بأن نظاما عادلا وفعالا للتقييم من شأنه أن يشكل حافزا قويا للدول الأعضاء لكي تفي بالتزاماتها وتساهم بالكامل وفي الموعد المحدد.

٥٢ - وأضاف قائلا إن وفده أحاط علما بالملاحظة التي تفيد بأن فترة الأساس ينبغي أن تكون مضاعف فترة الجدول لكي لا تستعمل البيانات المأخوذة من بعض السنوات بشكل أكثر تواترا من بيانات سنوات أخرى (A/50/11/Add.2، الفقرة ٣١). بيد أنه ينبغي أن تكون فترة الأساس طويلة بحيث توفر للجدول الاستقرار والقدرة على التوقع، ومن ثم تمكن الدول الأعضاء من الحصول على اعتمادات الميزانية من هيئاتها التشريعية لكي يتسنى لها أن تدفع اشتراكاتها المقررة في الموعد المحدد. كما ينبغي النظر في مسألة طول فترة الأساس مقترنة بمقرر الجمعية العامة بشأن إلغاء مخطط الحدود في الجدول التالي.

٥٣ - ومضى يقول إن الدين الخارجي لا يزال يشكل عبئا على كثير من البلدان النامية ويؤثر في قدرتها على الدفع. ولذلك ينبغي أن تواصل منهجية تحديد الجدول متابعة التسوية المتصلة بعبء الدين. وقال إن وفده يؤيد أيضا استمرار تقديم المعونة إلى البلدان النامية التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من منهجية تحديد الجدول منذ بدء العمل بها.

٥٤ - واستطرد قائلا إن لجنة الاشتراكات لاحظت، بالنسبة لعدد من الدول الصغيرة، أن معدل الحد الأدنى الجاري البالغ ٠,٠١ في المائة نتجت عنه قسمة تفوق قدرة تلك البلدان على الدفع (الفقرة ٥٠). وقال إن حكومته تؤيد رأي الأغلبية ومفاده أنه ينبغي تخفيض الحد الأدنى، مراعاة للصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نموا وبلدان نامية أخرى.

٥٥ - وأردف قائلا إن بعض الوفود اقترح تخفيض الحد الأقصى الجاري استنادا إلى مقدمة منطقية مفادها أنه ينبغي أن يقل اعتماد المنظمة على دولة عضو واحدة فيما يتصل بتمويل أنشطتها. ويقتضي المنطق والاتساق ضرورة إجراء تسويات مماثلة في حصص البلدان المشاركة في مجموع رأس مال المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي ومصارف إقليمية وعلى سبيل المثال مصرف التنمية الآسيوي.

٥٦ - وقال في ختام كلمته، أن وفده أحاط علما بالتوصية التي تفيد بأنه ينبغي أن تحدد الجداول في المستقبل على أساس الناتج القومي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي. وقال إن هذا الجانب من منهجية تحديد الجدول يحتاج إلى المزيد من المناقشات.

٥٧ - السيد مكتفي (الجزائر): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا في الاجتماع الثالث للجنة والذي حجج فيه موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن صلابة الإجراء الحالي لتقرير جدول الأنصبة المقررة تستلزم وضع منهجية جديدة تعكس على نحو أفضل الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر على الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون القدرة على الدفع هي المعيار الأساسي لتحديد جدول للأنصبة المقررة يكون مقبولا للجميع.

٥٨ - وأضاف قائلا إن وفده يشعر بالقلق لأن لجنة الاشتراكات لم تصدر توصيات واضحة أو بالإجماع. وأكد رأي حكومته ومؤداه أن الدخل القومي ينبغي أن يظل المعيار الأساسي والمقياس الأول لقياس القدرة على الدفع. كما ينبغي أن تدخل أسعار الصرف الحقيقية في أي حسابات. وينبغي إيلاء المزيد من الاهمام بالتسوية المتصلة بعبء الدين لإظهار أثرها، على نحو أكثر دقة، في قدرة البلدان على الدفع لدى بلدان مثل الجزائر التي تكرس الجزء الأعظم من حصائل صادراتها لخدمة الدين. وقال بصدد مسألة مقاييس الدخل، إن وفده يوافق تماما على أنه ينبغي أن تحدد الجداول في المستقبل استنادا إلى تقديرات الناتج القومي الإجمالي.

٥٩ - واستطرد قائلا إن تمديد فترة الأساس الإحصائية من شأنه أن يقوض منهجية تحديد الجدول ويعكس صورة زائفة للحالة الحقيقية عندما يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم اشتراكاتها. وفضلا عن ذلك لم يساهم استخدام فترة أساس أطول بأي عنصر من عناصر الدوام أو الاستمرارية. بل أدى على العكس من ذلك، إلى ظهور تفاوت كبير، لم تتمكن شتى عناصر التسوية من تصحيحه فيما بعد. وقال إن وفده يحبذ، من أجل ذلك، استخدام فترة أساس أكثر قصرا تقدم صورة فورية ومستكملة للحالة الاقتصادية

وتشجع على فهم يتسم بقدر أكبر من الواقعية والموضوعية لقدرة الدول الأعضاء على الدفع. وقال في ختام كلمته ووفقا لذلك تؤيد حكومته فترة أساس مدتها ثلاث سنوات.

٦٠ - السيد فانيت (تايلند): قال إن وفده يوافق على الآراء التي أعرب عنها ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ثم أعرب عن اسفه إزاء عدم تمكن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي حلول عملية قصيرة الأجل للمشاكل المالية الراهنة التي تواجه المنظمة. وقال إن وفده يرغب في التأكيد من جديد على رأيه الذي يفيد بأن جدول الأنصبة المقررة لم يسبب الأزمة المالية الراهنة؛ إذ يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق والنظام المالي والقواعد المالية ذات الصلة وذلك بدفع اشتراكاتها المقررة دون أن تشفعها بأي شروط من جانب واحد.

٦١ - وأضاف قائلا إن الجداول الحالية أعدت نتيجة لمفاوضات استندت إلى التوافق في الآراء. ولذلك فمن الصعب تبرير اعتماد أي جداول في المستقبل على أساس عناصر تسعى فقط إلى تبسيط تلك الجداول. وينبغي أن يتم إدخال أي تحسينات على الجداول بصورة تدريجية بدلا من أن تتسم التحسينات بطابع الصرامة. إن العناصر الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ باء والتي جرى الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الجمعية العامة هي عناصر ملائمة لقياس قدرة بلد ما على الدفع ويمكن أن تشكل أساسا لوضع المزيد من التفاصيل لجداول الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وقال إن حكومته أكدت من جديد أن القـــدرة على الدفع لا تزال هي المعيار الأساسي لتقرير أي جداول للأنصبة المقررة. وما زال نصيب الفرد من الدخل القومي والدين الخارجي يشكلان معيارين صحيحين وينبغي مواصلة تضمينهما بوصفهما عنصرين من عناصر منهجية تحديد الجدول.

٦٢ - واستطرد قائلا إن من شأن تمديد فترة الأساس لمدة أطول أن يقلل من قابلية الجداول للتقلب ويساعد الدول الأعضاء التي تتعرض اقتصاداتها لتذبذبات مستمرة ويساعد أيضا في إظهار، بمزيد من الدقة، قدرة دولة عضو على الدفع. وقال في هذا الصدد، إن حكومته على استعداد لأن تنظر في مسألة تمديد فترة الأساس لمدة ست سنوات.

٦٣ - وأردف قائلا ينبغي أن يكون إلغاء مخطط الحدود بصورة تدريجية لكي يتسنى تجنب أي زيادة مفرطة في اشتراكات البلدان المتأثرة به في الوقت الراهن. وينبغي أن يكون الأثر المترتب في البلدان النامية المستفيدة من إلغاء مخطط الحدود محدودا بنسبة ١٥ في المائة من الأثر الإجمالي لعملية الإلغاء. ومن الضروري أيضا إدماج التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل استنادا إلى تخفيض الدخل القومي الداخل في حساب الاشتراك بالنسبة التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن العتبة المتفق عليها. وقال إن وفده يؤيد المعامل الجاري وقدره ٨٥ في المائة ولكنه على استعداد للنظر بجدية في اقتراح معامل بنسبة ٧٥ في المائة.

٦٤ - ومضى قائلا إن حكومته تؤيد توصية لجنة الاشتراكات ومفادها أنه ينبغي تخفيض معدل الحد الأدنى. ومن شأن خطوة كهذه أن تساعد في تصحيح ما يسمى بالتحريفات المتعلقة بقدرة البلدان الأعضاء الصغيرة على الدفع. بيد أن وفده لا يؤيد إلغاء الحد الأدنى؛ لأن ذلك مخالف التزامات الدول الأعضاء بموجب المادة ١٧ من الميثاق وقال في ختام كلمته إن حكومته تحبذ الإبقاء على معدلات الحد الأقصى الجارية.

٦٥ - السيد غلبر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفودا كثيرة ترى أن حل مشاكل المنظمة بسيط: ينبغي أن يقوم البلد المساهم الرئيسي على الفور بدفع المبالغ المستحقة عليه دون أن يطالب بإجراء أي تغييرات في الجدول، وبعد ذلك سوف تختفي المشكلة المالية وليس ثمة ما يلزم لاتخاذ أي إجراء آخر. بيد أن هذا الرأي غير واقعي، لأن نمو البرامج واللجان والأنشطة دون العناية الواجبة بتداخلها وبطابعها الذي فات أوانه جزء من المشكلة. ولقد بذل مجلس الكفاءة جهدا من أجل التصدي لتلك المشكلة، ولكن ما زال يتعين القيام بالمزيد من الأعمال.

٦٦ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع المستحقات التي عليها، وهذه هي الحقيقة، ولكن الحاجة تدعو إلى إجراء تغييرات أخرى في الترتيبات المالية إذا أرادت الأمم المتحدة أن تستعيد صحتها المالية. وليس بالمستطاع العمل بأسلوب قسمة الاشتراكات، على غرار أسلوب إعداد الميزانية وتنقيحها بعد الآن وكأن شيئا لم يتغير في ٢٠ سنة.

٦٧ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها وتدفع ما يستحق عليها. وفي السنتين الماليتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦، دفعت الولايات المتحدة إلى وكالات وبرامج الأمم المتحدة أكثر مما دفعته أي دولة عضو أخرى. وهذا حقيقي أيضا بالنسبة لعمليات حفظ السلام. فالمدفوعات التي تقدمها الولايات المتحدة تمثل أخبارا سارة للمنظمة، ولكن لا ينبغي أن تؤدي إلى صرف النظر عن الحاجة إلى التصدي للدور الفريد الذي تقوم به الولايات المتحدة فيما يتصل بتقاسم تكاليف الأمم المتحدة.

٦٨ - ومضى قائلا إن حكومته اقترحت بأنه ينبغي أن تخفض الجمعية العامة معدل الحد الأقصى للميزانية العادية من ٢٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة. ولقد خفض معدل الحد الأقصى ١١ مرة في السنوات الثلاثين الأولى من عمر المنظمة، ولكنه لم يخفض على الإطلاق في السنوات العشرين الماضية، وذلك على الرغم من التحولات في الميزان الاقتصادي العالمي. ولقد حان الوقت لتسوية الطلب المالي الذي يفرضه الحد الأقصى الجاري على الولايات المتحدة؛ كما حان الوقت لكي تدفع دول أعضاء أخرى حصصا متزايدة من التكاليف.

٦٩ - وأردف قائلا إن تلك قضية متروكة لكي تنظر فيها الجمعية العامة، لا لجنة الاشتراكات، لأنها تعد قرارا سياسيا. ويتعين أن ينصب الاهتمام في المقام الأول على إعادة تحديد علاقة مالية منتجة بين الأمم

المتحـــدة والأعضـــاء المساهمين فيها، لا سيما لتقليل الاعتماد الكبير على الولايات المتحدة. فالأعضاء الـ ١٨٥ جميعا لهم حصة رئيسية في المنظمة ولذلك ينبغي تقاسم المسؤولية على نطاق أوسع.

٧٠ - واستطرد قائلا إن وفده يدرك صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن حد أقصى قدره ٢٠ في المائة، ولكن وافق البرتغال واليونان كلاهما طوعا في السنوات الأخيرة على زيادة معدلات اشتراكاتهما في عمليات حفظ السلام وانضمت بلدان عديدة منذ سنتين إلى التوافق في الآراء بشأن تحديد جدول عادي يزيد معدلاتها. وينبغي أن يكون بالمستطاع النظر في زيادة بعض المعدلات وخفض البعض الآخر مع تطور المنظمة. وقال إن وفده يولي هذا الموضوع أعلى الأولويات: لا بد أن تصدر اللجنة الخامسة تعليمات إلى لجنة الاشتراكات لكي تطرح توصيات بشأن تحديد جدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ بافتراض حد أقصى بنسبة ٢٠ في المائة.

٧١ - وتابع كلمته قائلا إن الضرورة تقتضي أيضا إجراء تغييرات أخرى في منهجية تحديد الجدول وينبغي إدخالها في نفس الوقت لكي يتسنى تحسين احتمالات التوصل إلى اتفاق. وقال إن وفده يؤيد بخاصة التغييرات التي اقترحها الاتحاد الأوروبي، بصيغتها المعدلة على أساس مفهوم وفده الخاص المتعلق بالحد الأقصى. ويعتبر وفده أن الاقتراح الكندي المتصل بالمنهجية هو اقتراح له أهميته.

٧٢ - وقال في ختام كلمته يتعين أن تعمل جميع الوفود على نحو دؤوب وبالشعور بعالم الحقيقة والواقع من أجل التصدي للقضايا المالية الجوهرية لكي يتسنى للمنظمة أن تبزغ بمزيد من القوة والقدرة في القرن الحادي والعشرين.

٧٣ - استأنف السيد سينغوي رئاسة الجلسة.

٧٤ - السيد هارم (جمهورية كوريا): قال إنه لا بد من وضع مبادئ توجيهية واضحة للجنة الاشتراكات فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وقال إن وفده يرى صعوبة في قبول الحجة التي تفيد بأن الأزمة المالية نشأت بسبب الظلم وعدم المساواة في الجدول الجاري: وقال إن وفده يوافق على رأي الأغلبية ومؤداه أن الأزمة المالية تعزى إلى اخفاق بعض الدول في دفع اشتراكاتها المقررة بموجب الجدول. ولذلك، لن تحل صياغة منهجية تتسم بالكمال المشاكل المالية للمنظمة.

٧٥ - وأضاف قائلا إنه لا بد من أن يؤخذ في الاعتبار على نحو صارم الأهداف الأولية لضمان العدالة والمساواة والقيام في الوقت نفسه بإعداد منهجية يكون من شأنها أن تصمد أمام تجارب الزمن. وبالرغم من أن مبدأ القدرة على الدفع يهدف إلى ضمان العدالة، صمم مخطط الحدود وفترة الأساس الأكثر طولا لتعزيز استقرار المنهجية، وهذا مبدأ ينبغي إيلاءه نفس القدر من الاهتمام.

٧٦ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بإلغاء نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية من مخطط الحدود، ينبغي أن يكون النهج المتبع في ذلك نهجا تدريجيا ينفذ خطوة بعد خطوة، على أن تستكمل عملية الإلغاء بحلول سنة ٢٠٠٠. بيد أن الإلغاء سوف يؤدي إلى قسمة غير متكافئة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء لا سيما الدول الأعضاء التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا. الأمر الذي يثير قضية ضمان استقرار هذه البلدان. وقال إن وفده يرى أن أفضل إجابة هي تحديد فترة أساس أكثر طولا.

٧٧ - وأردف قائلا يتعين النظر بعناية في مركز بعض البلدان النامية الاقتصادي: وفي هذا الصدد ينبغي الاحتفاظ في المنهجية بالآليات الحالية للتسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. كما ينبغي تخفيض الحد الأدنى إلى نسبة ٠,٠٠١ في المائة. وما تزال الفكرة الأساسية السياسية للحد الأقصى مقنعة: ولا ينبغي تغييرها.

٧٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي توخي العناية بصدد تقييم التوصية باستخدام الناتج القومي الإجمالي كأساس لحساب الدخل القومي من حيث توفر البيانات وقابليتها للمقارنة وبساطتها.

٧٩ - وتابع كلمته قائلا إن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتصل بإيجاد حل لحالة الفوضى المالية في المنظمة، وأكد على أن الحل يكمن في توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل، وفي حينها ودون شروط. وقال في ختام كلمته إن حكومته دأبت على دفع اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام على حد سواء، وسوف تواصل القيام بذلك.

٨٠ - السيدة فيغويرا (فنزويلا): قالت إن كل عنصر من عناصر المنهجية لا بد أن يتسم بالشفافية وأن يعول عليه ويستخدم لقياس وتبيان القدرة على الدفع. وفي هذا الصدد، أحاطت علما بتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة باستخدام تقديرات الناتج القومي الإجمالي، والحد الأدنى، واستخدام جدول أنصبة مقررة مكون من ثلاثة أرقام عشرية.

٨١ - وأضافت قائلة إن وفدها يؤيد تحديد فترة أساس تطابق على نحو أكثر وثاقة فترة الجدول. وينبغي أن تعكس الأوضاع الاقتصادية في كل بلد، سواء كان يشهد نموا اقتصاديا أو كسادا. ويحتل مفهوما الاستقرار والتذبذبات الحادة مكانة ثانوية بعد قياس الاقتصادات القومية قياسا حقيقيا. وبالرغم من مساهمة فترات الأساس الطويلة ونظام الحدود الصارم في حل مواقف معينة غير عادية، فقد تسببتا أيضا هي والنظام تأخر الجدول في إظهار القدرة على الدفع بصورة حقيقية. وفي هذا الصدد، رحبت بإلغاء مخطط الحدود تماما في الجدول التالي. وقالت إن وفدها يحبذ قياس القدرة على الدفع بمقياس صحيح كما يحبذ عوامل التخفيف.

٨٢ - ومضت قائلة إن التسوية المتصلة بعبء الدين ما زالت تتسم بأهمية بالغة. وتنطوي المديونية الخارجية على عمليات التحويل لموارد من أجل خدمة الدين واستهلاكه كما أنها تعوق الاستثمار. وينبغي

أن تنظر الجمعية العامة كذلك في الاقتراح الرامي إلى ضرورة أن تستند التسوية المتصلة بالدين إلى دفعات سداد المبلغ الأساسي الفعلية فقط، فضلا عن مدى مواءمة ذلك مع القضية الأكبر وهي قضية المديونية الخارجية.

٨٣ - واستطردت قائلة إن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل عنصر هام آخر من عناصر تحديد القدرة الحقيقية على الدفع. والفكرة الأساسية الأولية لتلك التسوية هي التضخم، والقيود الرئيسية هي الروابط بدولارات الولايات المتحدة وتذبذبات أسعار الصرف والقدرة الشرائية. وقالت إن وفدها يشعر بالقلق إزاء الفهم الحالي ومؤداه تجاوز العتبة الحالية ومعامل المعونة عن الحد وأنه يجري حاليا تقديم مقترحات تتجاهل الفكرة الأساسية الأصلية. وهذا أمر يتطلب دراسة كاملة.

٨٤ - وقالت في ختام كلمتها إن جدول الأنصبة المقررة لم يسبب الصعوبات المالية التي تعاني منها المنظمة ولا ينبغي البحث عن حلول للمشاكل الأخرى التي تواجهها المنظمة في ثنايا الصعوبات المالية.

٨٥ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن القدرة على الدفع لا تزال هي المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة. بيد أنه ليس بالمستطاع تحديد القدرة على الدفع بالدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل فحسب، لأن التباين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يعني أنه لا يمكن وضعها على قدم المساواة.

٨٦ - وأضاف قائلا إنه يوافق على رأي لجنة الاشتراكات ومؤداه أن الاستقرار لا ينطوي على الصرامة فيما يتصل بمنهجية تحديد الجدول، حيث ربما تتطلب التغييرات في المستقبل إجراء المزيد من التسويات. وقال إن وفده يسعى إلى تنفيذ التدابير في أبكر وقت ممكن لكي يتمشى الجدول مع القدرة الحقيقية على الدفع، ولكن وفده لا يوافق على ما يعرف بنهج "تخليص المرء من التزاماته أو تخليه عنها". ومن بين العناصر التي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان واللاجئين، والتسوية المتصلة بعبء الدين، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وينبغي إلغاء مخطط الحدود بصورة تامة في الجدول التالي.

٨٧ - ومضى قائلا إنه نظرا لعمليات التكيف الهيكلي للاقتصادات القومية في كثير من الدول، فإن تحديد فترة أساس قصيرة مدتها ثلاث سنوات من شأنه أن يعكس القدرة الحقيقية على الدفع، لأنها توفر المزيد من البيانات الأكثر حداثة؛ كما أن فترات الأساس الأكثر طولا يشوبها التحريف بسبب الأرقام التي فات أوانها. وقال في ختام كلمته إن وفده لا يؤيد تخفيض الحد الأقصى، لأن ذلك يمثل تجاوزا واضحا عن مبدأ القدرة على الدفع.

٨٨ - السيد دينكو (الاتحاد الروسي): قال إن معدلات القسمة التي تفوق القدرة على الدفع تشكل جزءا كبيرا من المتأخرات المستحقة للمنظمة. ولا يمكن ضمان وضع أساس مالي صحيح دون تقسيم المصروفات قسمة عادلة.

٨٩ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد توصية لجنة الاشتراكات ومؤداها أنه ينبغي السماح لجزر القمر بالتصويت في أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والخمسين. ويوافق وفده أيضا على أن استقرار المنهجية لا ينبغي أن ينطوي على الصرامة.

٩٠ - ومضى قائلا أنه بالنظر الى وثاقة الصلة الداعمة للقدرة على الدفع، فإنه يؤيد التوصية التي تفيد بأنه ينبغي أن تستند الجداول في المستقبل الى تقديرات الناتج القومي الإجمالي بدلا من أن تستند إلى صافي الدخل القومي. ولا تتمشى الجداول التي تستند الى بيانات جمعت في سنوات سابقة مع القدرة على الدفع. ووفقا لذلك، فإن وفده يؤيد تحديد فترة أساس احصائية مدتها ست سنوات للجدول التالي. وقال إن أسعار الصرف السوقية تتسم بقدر أكبر من الموضوعية بالنسبة لأغراض التحويل، ورحب بنية إبقاء هذا المعيار قيد النظر للاستعاضة عن أسعار الصرف السوقية حينما يسبب استخدامها تجاوزات زائدة عن الحد.

٩١ - وأردف قائلا إن استخدام الناتج القومي الإجمالي جعل التسوية المتصلة بالدين الخارجي غير ذات صلة لأغراض الجدول. وبالرغم من ذلك، ينبغي مواصلة استخدامه، كما ينبغي أن يستند مقدار التسوية إلى دفعات سداد المبلغ الأصلي الفعلي بدلا من أن يستند إلى جزء من أرصدة الدين.

٩٢ - واستطرد قائلا إن نصيب الفرد من الدخل ينبغي أن يظل عاملا حاسما في منح التخفيضات للبلدان النامية، بالرغم من أن التفاوتات تنجم عن تحديد التسوية بموجب المنهجية الجارية. وينبغي إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

٩٣ - وتابع كلمته قائلا إن وفده يؤيد تماما التوصيات التي تفيد بأنه ينبغي تخفيض الحد الأدنى إلى ٠,٠٠١ في المائة، وأنه ينبغي استخدام جدول مكون من ثلاثة أرقام عشرية. وينبغي إلغاء مخطط الحدود في أسرع وقت ممكن.

٩٤ - ومضى قائلا ومهما بلغت الفائدة التي ستحققها توصيات لجنة الاشتراكات، فما هي إلا تدابير تسوية فحسب كما أنها لا تعد اقتراحا شاملا لإصلاح عملية تقسيم مصروفات المنظمة. ولقد حان الوقت لاعتماد إجراء لتقسيم جميع المصروفات، بما في ذلك ما يتصل منها بعمليات حفظ السلام، على نحو يحظى بثقة جميع الدول الأعضاء ويكفل من ثم تمويل المنظمة بصورة ثابتة. وقال في ختام كلمته أن من شأن الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في اجتماع الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة أن يقدم أساسا جيدا لإجراء تنقيح شامل من هذا القبيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠